حكاية التعليم فى مصر الإسلامية

عرض وتعليق
أسماء الحسينى دهشان
ماجستير (فلسفة إسلامية)
كلية الآداب - جامعة عين شمس

حكاية التعليم فى مصر الإسلامية/ عمر مصطفى لطف.- القاهرة : الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٦ .- ١٦٠ص ؛ ٢٠سم . - (سلسلة حكاية مصر؛ العدد ٣٦)
تدمك ٧- ٠٥٦٨- ٩٢- ٩٧٧- ٩٧٨

فى إطار التأريخ الجديد للمجتمعات العربية عامةً والمصرية خاصةً، وعدم الاقتصار على التاريخ السياسي أو تاريخ الخلفاء والسلاطين، والاهتمام برصد مظاهر الحضارة والنواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، يعرض لنا كتاب "حكاية التعليم فى مصر الإسلامية" تاريخ التعليم فى مصر خلال الحقبة الإسلامية (العربية)، والتي ازدهر فيها نظام التعليم ومؤسساته، مما خلق بيئة ثقافية ثرية، أنجبت علماء وأدباء كبارًا.

الكاتب هو الدكتور عمر مصطفى لطف، حاصل على الدكتوراه من كلية الدراسات العليا للتربية عن رسالة دكتوراه بعنوان "تعليم يهود مصر منذ الدولة الفاطمية حتى الفتح العثماني"، وله عدة مؤلفات أخرى منها: "تاريخ الصقالبة فى الأندلس"، و"الآخر في المجتمع الإسلامي"، وعدة مقالات منشورة في مجلات ثقافية مصرية وعربية، وشارك في مؤتمرات محلية ودولية عدة.

ويتوقف الكتاب عند أهم المحطات التي شهدها تاريخ التعليم في مصر الإسلامية منذ الفتح الإسلامى لمصر حتى سقوطها فى يد العثمانيين (٢١- ٩٢٣هـ/ ٦٤١- ١٥١٧م)، أي ما يقرب من تسعة قرون. وقد اجتهد المؤلف – من خلال النظر إلى فهرس الكتاب – فى تغطية جميع ملامح النظام التعليمي فى مصر عبر العصور المختلفة، والدول المستقلة المختلفة في التوجه السياسي والثقافي والمذهب الديني، ويتعرض الكتاب لقضية تعليم المرأة في مصر الإسلامي، مع إلقاء الضوء على دور الوقف في الاهتمام بالتعليم ومؤسساته، والتي نؤمن بأنها أهم الوسائل لنهضة التعليم في الوطن العربى حاليًا، بعد أن كانت سببًا في نشأة مئات المؤسسات التعليمية في العالم الإسلامي منذ مئات السنين ونهضتها.

ولأن مصر بوتقة انصهر في تاريخها وحضارتها أصحاب ديانات أخرى غير المسلمين، كان لابد من إلقاء الضوء على ملامح النظام التعليمي عند اليهود المصريين في عصر الدولة الأيوبية والمملوكية ومؤسساته، كنموذج لتعليم الآخر فى المجتمع المصري.

ويتناول الكتاب فى البداية تاريخ التعليم من الفتح الإسلامي إلى نهاية عصر المماليك؛ فيذكر أن الصحابة كانوا هم المعلمين الأوائل في مدينة الفسطاط وغيرها منذ بداية الفتح الإسلامي لمصر، ثم تلاهم التابعون وتابعوهم، حتى صار العلم إلى الموالي، فنجد أن المدرسة العلمية بالفسطاط يشتد أزرها كلما أقبل الناس على هذه الثقافة الجديدة. وباتساع رقعة العالم الإسلامي، واتساع رقعة النهضة العلمية فيه، مثل المدينة المنورة ودمشق وبغداد والكوفة، فأخذ المصريون أساتذة وطلابًا يرحلون إلى تلك الأمصار، ثم يعودون بمعارف وعلوم جديدة، ثم يبدأون في البحث فى هذه العلوم وينشرون

ويدرسون.

وكانت العلوم الدينية تتناقل شفاهيًا، ولهذا ظل هؤلاء العلماء يحفظون ما أخذوه عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – دون تدوين، وكانوا يسمون المختصين بحمل العلم، ونقله القراء؛ أي الذين يقرأون الكتاب وليسوا أميين، لأن الأمية يومئذ صفة عامة في الصحابة بما كانوا عربًا إشارة إلى هذا فهم قراء لكتاب الله والسنة المأثورة. وأدى هذا إلى زيادة الاعتماد على الحفظ والذاكرة التي صارت أهم وسائل التحصيل حينذاك. وكان المحدثون واللغويون أكثر المشتغلين بالعلم اعتمادًا على الحفظ، ولهذا اعتبر الحافظ أسمى درجات العالم بالحديث أو المشتغل باللغة.

كان عبد الله بن عمرو بن العاص مؤسس مصر الدينية، وبفضله انفردت العاصمة (الفسطاط) بأول صحيفة مدونة في التفسير في عصر كان فيه التدوين مشوبًا بكثير من الغموض ، ووجه إليه سهام النقد، ثم الرفض أحيانًا، وكانت مثل هذه الأمور تؤخذ بحذر شديد ، فخشي هؤلاء العلماء من الاحتفاظ بهذه المدونات معولين ذلك على ضرورة الالتزام والأخذ بأقوال السلف السابقة عليهم، فحرصوا على عدم التقيد بالكتابة التزامًا بالسمو برفع مكانة العقلية الحافظة.

ونجد أن بعض أعلام المدرسة الدينية بالفسطاط يساهمون في حركة حفظ العلم وشيوع المؤلفات العلمية في العالم الإسلامي، بعد أن كان العلماء يقتصرون على الحفظ ويتناولون العلم بطريقة أخرى، ويروون العلم عن صحف صحيحة غير مرتبة . وكان لجهود علماء مدينة الفسطاط حينذاك مثل ابن وهب، والليث بن سعد، وابن لهيعة أثر بعيد فى المساهمة ببعض مدوناتهم.

وكان لشيوع هذه المدونات أثر فى ظهور طريقة أخرى للتحصيل والدراسة؛ وهي طريقة الإملاء التي تعد أعلى مراتب التعليم، واتبع كثير من المتكلمين واللغويين فى القرن (٣هـ) طريقة الإملاء، وكانت مجموعة المحاضرات التي تلقي بطريقة الإملاء تسمى الأمالى. وقد اضطردت الحركة العلمية في القرن (٤هـ) نتيجة لشيوع الورق، واقتصر الأمر على تدريس كتاب يقرأ فيه أحد الطلبة والمدرس يشرح.

ولم يظهر طابع التخصص في الحياة العلمية في هذه الفترة، فكان العالم الواحد يجمع بين أنواع مختلفة من صنوف العلم. فكانت حلقة الإمام الشافعي في مسجد عمرو بن العاص تتنوع فيها العلوم والمعارف، فكانت تبدأ بدروس القرآن، ثم يأتي إليه طلاب الحديث، وفي الضحى كان يدرّس علوم اللغة والعروض والنحو والشعر.

وفي القرنين الثالث والرابع الهجريان، بدأ

ما يُعرف بتخصص عالم في علم معين تبرز فيه الملكة الحقيقية التي يتمتع بها هذا العالم؛ وأدى هذا إلى تمييز بعض العلوم، فقد خرجت من بين فنون الآداب القديمة مجموعة من العلوم غير الدينية، ولم يكن من العلوم حتى ذلك الحين ما له منهج علمي سوى الفلسفة وعلم الكلام. ثم ما لبث أن صار لعلوم التاريخ والجغرافيا واللغة مناهجهم الخاصة. وأقبل العلماء على الدراسة العملية، وعلى تنظيم العلوم، وبدأوا يعتنوا في تدوينها.

وكان لحركة الترجمة ونقل العلوم القديمة أثر كبير في ظهور بعض المؤلفات التي لا شك أنها أفادت من تلك الحركة، وكان ذلك بعد مرحلة الاستقرار وشغف العقول إلى معرفة ما تحويه الثقافات القديمة من علوم.

وفي تلك الفترة، برز علم الفقه عن غيره من العلوم الدينية. وأصبح هناك طريقتان منهجيتان لتقسيم العلوم السائدة، وهما العلوم العقلية والعلوم النقلية؛ والعلوم النقلية هي العلوم المستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعي، ولهذا لا نجد للعقل فيها مجال إلا في إلحاق الفروع من مسائلها بالأصول، فاعتمدوا على الرواية وصحة السند؛ حيث يجمعون ما قاله السابقون، وقد يرجحون قولاً على قول، ويكاد يقتصر عملهم على التحقق من صحة النقل. ونجد اختلاف منهج دارسة العلوم العقلية عن المنهج النقلي، فقد لجأ دارسو العلوم العقلية إلى معقولية الحقائق وامتحانها، متخذين إما سبيل المنطق أو التجريب العملي للوصول إلى الحقيقة والحكم بصحة النقل.

ولم يكن هناك إجازة في العلوم النقلية (مثل الحديث والفقه) يشترط الحصول عليها ليكون المعلم صالحًا لمزاولة مهنة التعليم، وإنما كان رسم ذلك أن من علم من نفسه الأهلية جاز له التدريس وإن لم يجزه أحد. ولكن ما لبث أن منحت إجازات بعد ذلك لتدريس العلوم الدينية لإرشاد طلاب العلوم الآخذين عن هؤلاء العلماء، ولا يجوز أخذ أموال في مقابل هذه الإجازات ولا الأجرة عليها.

وكان تعليم العلوم الدينية – منذ البداية – بدون مقابل، ذلك لأن إقامة سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وتشييد قواعد الإسلام الحنيف، وإرشاد المسلمين إلى الحق، يستوجب على القائمين بأمر التدريس أن يكون تعليمهم هذه العلوم ابتغاء وجه الله، والقيام بتدريسها مجانًا.

ورغم ذلك كان يفرض الأجر فقط على القصص، وفُرض للعرب المستقرين بمصر العطاء الذي كان يعطى لهم من بيت المال، والذي يمثل الدخل الرئيسي لكثير من طلاب العلم حينذاك، واستمر هذا العطاء حتى عام (٢١٨هـ) عندما أسقط الخليفة المستعصم

العباسي العرب من الديوان.

كان عدم أخذ أجر على تدريس العلوم الدينية يتطلب من دارسي هذه العلوم شيئًا من اليسر المادي الذي يتيح لأصحابه فرصة التنقل والترحال للأخذ عن الأئمة والعلماء؛ ولهذا نجد أن معظم أعلام المدرسة الدينية بالفسطاط كانوا ذوي جاه ونفوذ، وكان لبعضهم أملاك واسعة، مثل العالم الشهير الليث بن سعد (ت١٧٥هـ)؛ والذى كانت له ضياع وأملاك واسعة، وكان نفوذه يسري أيضًا على نائب مصر وقاضيها. وكان بعض أعلام المدرسة الدينية يغدقون على غيرهم من العلماء الوافدين.

وقد شجع الولاة وأولو الأمر دروس العلوم الدينية ، وأُلقيت بعض الدروس بتمويلهم مجانًا. بالإضافة أن تطوع كثير من أفراد الشعب للتعليم والدرس، ونشر العلوم والمعارف.

وارتبط تاريخ التعليم في مصر الأيوبية والمملوكية بالمؤسسات التعليمية التي نشأت في ظل الدولتين ورعايتهما له، وأولى هذه المؤسسات المدرسة. وقد بدأت المدرسة أولى خطواتها كمؤسسة خاصة لتدريس فقه مذهب واحد من المذاهب السنية (المالكية – الشافعية – الحنفية)، إلى أن أنشأ القاضي الفاضل مدرسته سنة (٥٨٠هـ/ ١١٨٤م) لتجمع بين مذهبي مالك والشافعي، ثم بنى الملك الصالح مدرسته سنة (٦٣٩هـ/ ١٢٤١م) لتجمع بين تدريس فقه المذاهب السنية الأربعة .

وقد قامت المدارس بدورها الأساسي – كمعهد للتدريس ومساكن للطلبة والمدرسين ومسجد للصلاة – بشكل متميز في العصرين الأيوبي والمملوكي، خاصةً بعد اهتمام كثير من فئات المجتمع بإنشائها، وعدم اقتصار ذلك على السلاطين وكبار رجال الدولة. فانتشرت المدارس في معظم أقاليم مصر من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال.

أما موظفو المدرسة فانقسمت وظائفهم إلى عدة أنواع، منها الوظائف الإدارية الخاصة بصرف المرتبات وتعيين الموظفين، واستخراج ريع الأوقاف وتحصيلها، وهناك الوظائف الفنية الخاصة بصيانة مبنى المدرسة وسائر أوقافها، ووظائف الخدمات لتوفير الماء والطعام للمقيمين داخل المدرسة، والقيام بأعمال الخدمة والنظافة والحراسة، وهناك المشرفون الطبيون فى بعض المدارس لعلاج من يمرض من الطلبة أو باقى الموظفين.

أما هيئة التدريس، فبالإضافة إلى المدرسين، كان يعاونهم المعيدون، وكانت وظيفتهم إعادة الدرس على الطلبة بعد المدرس ليشرح للطلبة ما فاتهم فهمه، وأحيانًا كان يساعد المدرس أثناء إلقائه للدرس، مثل القيام بقراءة النص ويقوم المدرس بالشرح والتعليق، أو يقوم المعيد باستعراض ما مضى على الطلبة من

الدروس قبل دخول المدرس. وأحيانًا يتولى المعيد – في بعض المدارس – التدريس في مدرسة أخرى، ولكن هذا يتوقف على نضجه العلمي.

وكانت مهمته تتلخص فى تكليفه الطلبة بالبحث فى بعض الموضوعات زيادة عما يطلبه منهم المدرس كنوع من البحث والتحليل العلمي لبعض المسائل.

وبجانب المدارس، ظهر في العصرين الأيوبي والمملوكي، مؤسسات تعليمية أخرى مثل المكاتب، والتي حظي تعليم الأطفال فيها باهتمام المعاصرين، ووضعوا الأسس والنظم لها، للمحافظة على الأطفال وعلى صحتهم، كما حددوا العلاقة بين المؤدبين والأطفال، وجواز أخذ الأجرة عن التعليم، ومناهج التعليم المناسبة لأعمار الأطفال في تلك المرحلة.

وكان هناك مكاتب الأيتام، والتي تختلف بعض نظمها عن نظم المكاتب الأخرى، لأن واقفي المكاتب كانوا يصرفون أجور المؤدبين والعرفاء مع تحديد دورهم التربوي والتعليمي بالمكتب. كذلك يصرف للأيتام في معظم المكاتب جوامك معينة شهريًا مكونة من معلوم نقدي، بالإضافة إلى الخبز اليومى، مع كسوة سنوية، والتوسعة عليهم في المواسم والأعياد.

وكان العريف في مكاتب الأيتام موظفًا، مثله في ذلك مثل المؤدب، يخضع لبعض الشروط والمواصفات، ويبدو أنه كان يسمح لمن دون البلوغ بتولي هذه الوظيفة في قليل من مكاتب العصر المملوكي.

ومن المؤسسات التعليمية في العصرين الأيوبي والمملوكي، الخوانق والزوايا والربط، التي رتبت بها عددًا من الدروس، وحدث تقارب بين الخانقاه والمدرسة فظهر ما يسمى بـ "المدرسة الخانقاه" التي تجمع بين الطلبة والصوفية في مكان واحد، ثم انتشرت المساجد الجامعة التي قامت بدور المدرسة والخانقاه في الوقت ذاته.

وزودت المؤسسات التعليمية السابقة بمكتبات علمية لمساعدة الدارسين على البحث والدراسة، وكانت نظم الاستعارة – في معظم هذه المكتبـــات – قاصرًا على الاستعارة الداخلية فقط ، ويقوم بخدمة رواد المكتبة الخازن الذي يعاونه بعض العمال في أعمال النظافة فقط.

وشهد العصر المملوكي في مصر نشاطًا علميًا فاق به العصر الأيوبي؛ فقد استرد الجامع الأزهر نشاطه التعليمي ، ورُتبت به كثير من الدروس للمذاهب السنية المختلفة، بجانب جامع عمرو بن العاص الذي استمر في تأدية رسالته في كثير من الزوايا المعدة للتدريس. أما جامع أحمد بن طولون فقد اعتنى به السلطان حسام الدين لاجين وفاءً لنذر قطعه على نفسه، ورتب به الدروس على المذاهب السنية الأربعة ودرسًا

للحديث النبوي، وتميز هذا الجامع بأنه رُتب به درس لتعليم الطب.

وأوصى المحتسب معلمات البنات بمنع البنات البالغات من الفواحش ومن القصائد والأشعار، والكلام الذى لا خير فيه، ومنعهن أيضًا من زينتهن وبهرجتهن يوم عيدهن في الإجازة.

ولم يقتصر النشاط التعليمي على القاهرة والفسطاط فقط، بل لعبت مدينة مثل "قوص" دورًا كبيرًا في الحياة التعليمية بمصر طوال العصرين الأيوبي والمملوكي؛ فكثرت بها المؤسسات التعليمية، ويعود ذلك إلى موقعها التجاري الهام على طريق التجارة والحج بالإضافة إلى أنها كانت مقر ولاة الصعيد.

تعليم المرأة في مصر الإسلامية:

كان للمرأة المسلمة منذ عصور الإسلام الأولى اهتمام واضح في تلقي العلم، فقد عُرف عن أمهات المؤمنين، وعن نساء المؤمنين أنهن كن حريصات على تلقي ما يتنزل على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من آيات الذكر الحكيم، وما يوجه به عليه السلام من آداب وأحكام تتعلق بالدين، وأسهمن في تلقي الدين القائم على العلم، ولم يترددن في ذلك فكن يستفتين رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في كثير من المسائل الفقهية المتعلقة بأمور دينهن.

واستمرت المرأة المسلمة في العصور التالية لعصر النبي – صلى الله عليه وسلم – على صلة قوية بكتاب الله تعالى وسنة نبيه الكريم عليه السلام وما يتصل بهما ويخدمهما، كما كانت على جانب كبير من الاهتمام بالعلم، والدراية، فيما ينفعها في دينها ويهيئها لحياة كريمة هانئة، وتزخر كتب التاريخ والتراجم والطبقات بأسماء كثير من النساء اللواتي تعلمن الكتابة والقراءة، وروين الحديث وبرعن في الفقه والإفتاء، وكان منهن الأديبات والشاعرات، بل وبرز من النساء من أتقن علومًا إنسانية أخرى كالرياضيات والفلك والطب والصيدلة، وغير ذلك من العلوم التي تناسب المرأة، وكن مثالاً في التعلم ونشر العلم بمختلف الوسائل المتاحة لهن.

كانت أبواب المساجد في كثير من الأقطار الإسلامية مفتوحة لمن أراد أن يتلقى تعليمه من النساء إذ إن التعليم داخل المنازل – وبين الآباء والأزواج أو غيرهم من ذوي المحارم – إن تيسر لبعض الإناث، فإنه قد لا يتيسر لشريحة أخرى من النساء، ولكن بقية النساء كن يترددن لحضور الحلقات التي كانت تعقد في المساجد في أماكن مخصصة لهن، ومعزولة عن أماكن الرجال حتى لا يكون هناك سبيل للاختلاط، وهذا يتضح من خلال سير عدد من العالمات المصريات؛ من ذلك ما صرح به زوج حليمة ابنة علي المزملاتي التي برعت في العلم في

العصر المملوكي، فذكر "أنها سمعت من وراء حجاب، وأجاز لها جماعة".

جدير بالذكر أنه كان للنساء أيضًا مشاركة فعالة في تشجيع حركة التعليم في بعض عصور الإسلام عن طريق الإسهام بإنشاء المدارس ودور التعليم على اختلافها، ووقف الأوقاف القائمة بها.

شاركت المرأة الفاطمية في إنشاء الأربطة، ولكنها لم تكن منفردة، فكانت ملحقة ببعض المساجد التي قام بإنشائها هؤلاء النساء. ولدينا نماذج عدة لهذه الأربطة، وهما: رباط الأندلس (أقامته السيدة علم الآمرية زوجة الخليفة الآمر بأحكام الله)، ورباط الحجازية ، ورباط الحاجة رياض.

وقامت "خوند بركة" بتشييد مدرسة تدرس فيها المذاهب الأربعة في العصر المملوكى؛ ويستدل من الكتابات التاريخية بالمبنى أن السلطان شعبان هو الذي أنشأه لوالدته لكن المقريزي وعددًا من المؤرخين ينسبون إنشاءه إلى خوند بركة وأطلق عليه الناس مسجد "أم السلطان"، وقد أمرت بكتابة مصحف تم تدوينه بالخط النسخ وحلي بالذهب، ووضعته بمدرستها وبعد الانتهاء من تدوين المصحف مرضت، ثم توفيت عام ١٣٧٣م.

وشغل موضوع العلاقة بين الوقف والتعليم في تاريخ العالم الإسلامي نظر المؤرخين، فكتبوا كثيرًا في تمويل التعليم من خلال الوقف الإسلامي، وتناولت بعض الدراسات مصر الإسلامية.

اعتمد كثير من الطلبة الدارسين في مؤسسات التعليم المختلفة على الرواتب المخصصة لهم لمواصلة دراستهم، وكانت الحالة الاجتماعية للطالب مسألة عرضية من وجهة نظر الواقف. ونجد في المدارس تحفيظ القرآن الكريم، كان اليتامى والفقراء بوجه خاص يتم تعليمهم مجانًا، فأنشيء ستة وأربعين وقفًا على الأقل فيما بين سنة (١٣٠٠ – ١٥١٧م) لتعليم أطفال غير القادرين، واشترطت كثير من هذه الأوقاف أن تعطى هذه الدروس في مؤسسة قائمة، أو منشأة حديثًا، ولم يستمر هذا طويلاً؛ ففي أواخر القرن (٩هـ/ ١٥م) أصبحت "المكاتب" تبنى مستقلة عن غيرها من مؤسسات الوقف، وكان النمط الشائع بناء المكتب فوق سبيل يقدم ماء للعامة.

كان أول وقف فى عهد السلطان صلاح الدين الأيوبى، وخُصص لتعليم اليتامى والأطفال الفقراء، وأسس السلطان الظاهر بيبرس مكتب السبيل فيما يلي مدرسته في منطقة بين القصرين، وهو ما فعله أيضًا السلطان الغورى. وحذا الأمراء – مثل الأمير صرغمتش – وبعض كبار رجال المجتمع حذو سلاطينهم، فبنوا المكاتب.

استهدف الوقف في العصر المملوكي ثلاث مجموعات رئيسية:

الفئة الأكثر عددًا؛ ونقصد الصبيان المسلمين الأيتام الذين كادوا أن يكونوا دائمًا أول اختيار للواقف كى يستفيدوا من مثل هذا الوقف. ونلاحظ تساوى الأطفال الفقراء معهم أحيانًا ، بل وأحيانًا كانوا يحلون محل اليتامى.

وكانت المنافع التي يتلاقها هؤلاء الأطفال تتلخص في تلقيهم تعليمًا أساسيًا، المتضمن حفظ القرآن الكريم، والخط العربي، وكيفية الوضوء والحساب والاستخراج، وربما اللغة العربية، وعندما يصل الطفل إلى سن البلوغ – ولا يتوقع أن يواصلوا حفظ القرآن الكريم حتى يختموه – فكانت تنتهي فترة تعليمهم عند هذا الحد.

وانتفع أيضًا الطلبة بالرواتب النقدية والمخصص اليومي من الطعام. وكان مبلغ الراتب يختلف من وقف إلى آخر ، ولكنه لم يكن أبدًا كبيرًا بالقدر الذى يكفي لأن يعول الطالب عائلته به. كذلك فإن المخصص اليومي (رطلين من الخبز عادة) كان يكفي فردًا فقط يعيش به. ولكن في المناسبات الكبرى تتضاعف كميات الطعام. بالإضافة أن المكاتب كانت تقدم بدلة أو بدلتين من الثياب في السنة لكل تلميذ، وكانت الثياب بسيطة وعملية.

ويتضح من الوثائق المتاحة، أنه في معظم المكاتب كانت نسبة المدرس إلى التلاميذ ١/ ١٠ ، ولكنها كانت تعتبر أعلى في بعض المكاتب الكبيرة. ويتضح من الوثائق أيضًا أنه تم تأسيس اثنين وعشرين مكتبًا في الفترة ما بين (١٤٠٠ – ١٤٥٠م)، ويقابلها نصف هذا العدد في النصف الثاني من القرن ذاته، والذى تميز باتجاه جديد في الأوقاف؛ وهو توزيع الطعام عند تربة الواقف. وبما أن هذين النمطين كانا بديلين يمكن الاختيار بينهما من جانب أفراد النخبة الأقل شأنًا ممن لم يمتلكوا الموارد الكافية للوقف على المدرسة، فمن الممكن أن يكون الوقف على الضريح قد حل محل الوقف على المكتب، مع ملاحظة أن الوقف على الأضرحة ربما كان يتطلب موارد أقل من الوقف على المكاتب؛ ومع هذا فقد استمرت الأوقاف على المكاتب طوال العصر المملوكي.

وقد تكون المؤسسة التعليمية ضمن مباني أخرى يجمعها وقف واحد؛ فقد حول قاضي القضاة الحنفية عز الدين أحمد بن إبراهيم الكناني (ت ٨٧٦هـ/ ١٤٧١م) إلى رباط للنساء الأرامل بجانب وجود مدرسة، ضمن مجموعة أكبر، ويبدو أن هذه المدرسة كانت عملاً خالصًا من أعمال الخير؛ إذ لا يوجد دليل على الالتزام.

كانت المساجد مأوى مؤقتًا لكثير من الدارسين الفقراء، فيقدر المقريزى عدد الدارسين

في أروقة الأزهر الشهيرة بسبعمائة وخمسين فردًا، معظمهم قدم من الريف المصري.

وعن ملابس فقراء المكاتب؛ فقد كانت ممارسة ثابتة للوقف على مكتب الأطفال اليتامى أو الفقراء أن يقدم لهم ملابس جديدة. وأحيانًا كانوا يتلقون بدلتين كاملتين، إحداهما للصيف ، والأخرى للشتاء. وكثيرًا ما كان يتم توزيع الثياب في عيد الفطر؛ حيث جرت العادة على إعطاء الملابس الجديدة للأطفال. وأحيانًا كان يعطى للأطفال مبالغ مالية لكي يشتروا بها الملابس، ولكن في بعض الحالات كان الواقف يحرص على تحديد الملابس التي يجب شراؤها.

ويحدد الواقف أن تسلم الكسوة في أول يوم من الفصل، وأن تكون جاهزة للارتداء ، ولا يجب أن يذهب الأيتام إلى الخياط أو البزاز للحصول على كسواتهم؛ وثمة ثياب أخرى كانت تمنح للتلاميذ اليتامى تتضمن الملاميط ، وأبراد طرح، وسواس خام ومطرزة، وقباقيب.

وترجع أهمية هذا الكتاب، فضلا عن تخصص مؤلفه في تاريخ التربية، أنه يتناول دراسة مهمة عن التعليم في مصر خلال العصر الإسلامى، كما يتناول قضايا اختلف عليها كثير من المؤرخين مثل تعليم المرأة والوقف في التعليم.

ويهم هذا العمل العلمي المهتمين بالتاريخ المصري عامةً وتاريخ التربية والتعليم خاصةً، ويسلط الضوء بمنهج علمي مبسط على إحدى نواحي الحضارة المصرية – وهو التعليم – في العصر الإسلامي. ولهذا فالكتاب لا غنى عنه في المكتبات العامة والمكتبات الأكاديمية التاريخية.